مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (6) العدد (4) 2022
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (6) No. (4) 2022

دراسة تحليلية للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في سورية في فترتي ما قبل الحرب الحالية وخلالها

د. طرفة شريقي [*]
د. محمد محمود [**]
مضر شيحا [***]

(تاريخ الإيداع 6 / 2 / 2022. قُبِل للنشر في 19 / 6 / 2022)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر معدلات النمو الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة في سورية خلال فترتي ما قبل الحرب الحالية (2000– 2010)م، وخلالها في الفترة (2011– 2020)م، للخروج بتوصيات تفيد برسم رؤية اقتصادية استشرافية لتفعيله في إطار التخطيط لإعادة الإعمار، بناءً على نتائج ذلك التحليل، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الأساليب الإحصائية، كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، ومعاملات الارتباط والتحديد، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود أثر عكسي ضعيف لمعدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة ما قبل الحرب، بسبب انتشار البطالة المقنعة في قطاع الخدمات، نتيجة مساهمته الأعلى في النمو الاقتصادي، ولكن في فترة الحرب المدروسة، كان هذا الأثر عكسي قوي، بسبب دمار المنشآت الإنتاجية، وانخفض معها الإنتاج ومعدلات النمو الاقتصادي مع فقدان نسبة كبيرة من العمالة لفرص عملهم، فلذلك أوصت الدراسة بالاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتوظيف العمالة المحلية.

الكلمات المفتاحية: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، إعادة إعمار سورية.

[*] أستاذ مساعد _قسم الاقتصاد والتخطيط _ كلية الاقتصاد _ جامعة تشرين _ اللاذقية _ سورية .
[**] مدرس _قسم الاقتصاد والتخطيط _ كلية الاقتصاد _ جامعة تشرين _ اللاذقية _ سورية.
[***] طالب دراسات عليا (دكتوراه) في الاقتصاد والتخطيط _ قسم الاقتصاد والتخطيط _ كلية الاقتصاد _ جامعة تشرين _ اللاذقية _ سورية .

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (6) العدد (4) 2022
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (6) No. (4) 2022

An Analytical Study Of The Relationship Between Economic Growth And Unemployment Rates In Syria In The Pre- And During the Current War periods

[*] Dr. Tarafa Shouraki
[**] Dr. Mohammad Mahmoud
[***] Modar Sheeha

(Received 6 / 2 / 2022. Accepted 19 / 6 / 2022)

□ ABSTRACT □

This study aimed to analyze the impact of economic growth rates on reducing unemployment rates in Syria during the pre-war period (2000-2010), and during the war through period (2011-2020), to come up with recommendations for charting forward-looking economic vision to activate it within the framework of Reconstruction planning, based on the results of that analysis, and it has been relied on the descriptive analytical approach, and appropriate statistical tests, such as testing the stability of the studied time series, correlation and determination coefficients, this study has reached a set of results, the most important of which were : a weak reverse effect of economic growth rates on pre-war unemployment rates, due to the spread of disguised unemployment in the service sector, as a result of its highest contribution to economic growth, but during the studied war period, this effect was strong adverse, due to the destruction of production facilities, and with they production and economic growth rates decreased with the loss of a large proportion of workers to their job opportunities. Therefore, the study recommended relying on foreign direct investments and small and medium enterprises to employ local labor

Keywords: Economic growth rate, Unemployment rate, Reconstruction of Syria.

[*]Assistant Professor _ Department of Economics and Planning _ Faculty of Economics _ Tishreen University _ Lattakia _ Syria.
[**]Lecturer_ Department of Economics and Planning _ Faculty of Economics _ Tishreen University, Lattakia, Syria.

[***]Postgraduate student (PhD)_ Department of Economics and Planning _ Faculty of Economics_ Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

شهد الاقتصاد السوري في مطلع الألفية الثالثة العديد من الإصلاحات الاقتصادية على صعيد السياستين المالية والنقدية بغية تشجيع الاستثمارات الخاصة(المحلية والأجنبية المباشرة)، فعلى الصعيد المالي تزايد حجم الإنفاق العام ولاسيما الإنفاق الموجه نحو البنية التحتية، وعلى الصعيد النقدي تم زيادة استقلالية عمل المصارف عن المصرف المركزي (خاصةً فيما يتعلق بتعديل سعر الفائدة) وفقاً لمتطلبات السوق، بالإضافة إلى إصدار العديد من التشريعات والمراسيم والتي كان أبرزها التعديلات التي لحقت بقانون الاستثمار رقم 10 في عامي 2000 و 2008م. [1]

وقد أدت تلك الإصلاحات والتشريعات الجديدة إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص(المحلي والأجنبي المباشر) في إجمالي الناتج المحلي، مما أدى لحصول تغييرات كبيرة في هيكل الاقتصاد السوري، تجلت في تحوله نحو الخدمات والصناعات التحويلية، بعد أن كانت القطاعات الريعية (الاستخراجية والزراعية) هي المسيطرة عليه في فترة التسعينات، وفقاً لإحصائيات المجموعات الإحصائية السورية، وقد أثر ذلك التحول على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوري، والتي كان أبرزها معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة.

إلا أن الحرب الأخيرة على سورية والتي بدأت منذ عام 2011م، أدت إلى تدمير نسبة كبيرة من البنى التحتية والمنشآت الانتاجية العامة والخاصة فيها، وهروب أغلب ما تبقى من الاستثمارات الخاصة إلى الخارج بسبب تردي الأوضاع الأمنية فيها، وفقاً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الإسكوا).

يحاول هذا البحث الخروج بتوصيات تفيد برسم رؤية اقتصادية استشرافية تفيد في تفعيل أثر معدلات النمو الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة لفترة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار، من خلال تحليله لأثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة قبل وخلال الحرب لاستشراف الإجراءات الإصلاحية المطلوبة.

مشكلة البحث:

لقد أدت الحرب على سورية إلى دمار جزء كبير من بنيتها التحتية ومنشآتها الانتاجية، والتي كانت تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتؤمن فرص عمل لنسبة كبيرة من العمالة السورية، مما أضعف معدلات النمو الاقتصادي وفاقم معدلات البطالة.

وبالتالي تتجسد مشكلة البحث في التساؤل التالي:

_كيف يمكن تفعيل أثر النمو الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة في مرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار؟

حيث تتطلب الإجابة على التساؤل السابق، تحليل هذا الأثر في فترة ما قبل الحرب وخلالها، لتحديد العوامل التي ساهمت إيجاباً وسلباً في تشكيله، مما يسهم في استشراف السبل الملائمة لتفعيل ذلك الأثر لفترة ما بعد الحرب وفي إطار عملية إعادة الإعمار، من خلال العمل على تعزيز العوامل الإيجابية والتخفيف من العوامل السلبية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في سعيه للتخفيف من حدة البطالة والتي تعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها أي مجتمع، من خلال دراسة أثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة خلال فترتي ما قبل الحرب وخلالها(حيث تم فصل فترة الحرب على سورية عن الفترة التي سبقتها نظراً للظروف الاستثنائية التي مرت بها سورية خلال الحرب والتي يمكن أن تشوش على نتائج الفترة التي سبقتها والتي شهدت إصلاحات

اقتصادية)، إذ يُعتبر معدل النمو الاقتصادي بدوره المؤشر الرئيس المؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية، بما فيها معدلات البطالة. وهذا ما يبرز أهمية الخروج بتوصيات تفيد بوضع رؤية اقتصادية استشرافية لتفعيل أثر معدل النمو الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة في إطار التخطيط لعملية إعادة إعمار سورية كجزء من تلك العملية، وذلك استناداً إلى تحليل نتائج دراسة ذلك الأثر خلال فترتي قبل الحرب وخلالها.

أهداف البحث:

1_ دراسة واقع معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة خلال فترتي الدارسة قبل الحرب(2000-2010)م وخلال الحرب(2011-2020)م.

2_دراسة أثر معدلات النمو الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة خلال فترتي الدارسة قبل الحرب(2000-2010)م وخلال الحرب(2011-2020)م.

3_رسم رؤية اقتصادية استشرافية لتفعيل أثر النمو الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة لفترة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار، وذلك استناداً إلى التحليل السابق في الهدف(2).

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف وتحليل واقع كل من معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة خلال فترتي الدارسة قبل الحرب(2000-2010)م وخلال الحرب(2011-2020)م، إضافةً إلى استخدام الأساليب الإحصائية (حيث شملت تلك الأساليب الإحصائية معاملات الارتباط والتحديد وذلك بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المدروسة) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات المتعلقة بها.

وقد اعتمد الباحث على نوع بيانات يُصنف على أنه (بيانات ثانوية)(Secondary Data)، وهي البيانات التي سبق جمعها وتسجيلها أو نشرها بواسطة هيئات أو باحثين آخرين غير الباحث المستخدم لها(أي أن البيانات المستخدمة لم يقم الباحث بجمعها بنفسه بل اعتمد على مصادر أخرى لها)، حيث تنوعت مصادر هذه البيانات بين هيئات حكومية محلية (المجموعات الإحصائية السورية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء في سورية) وهيئات دولية (بيانات سورية في البنك الدولي).

فرضيات البحث:

يحاول هذا البحث اختبار الفرضية الرئيسة الآتية:

_هنالك علاقة عكسية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة. ويتفرع عنها:

_ **الفرضية الأولى:** هنالك علاقة عكسية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الفترة السابقة للحرب (2000_2010)م.

__ **الفرضية الثانية:** هنالك علاقة عكسية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في فترة الحرب المدروسة (2011_2020)م.

الدراسات السابقة:

1_دراسة دحماني وزايد عام 2019 م [2]

جدلية البطالة والنمو الاقتصادي حسب قانون أوكن لواقع الاقتصاد الجزائري (دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2015 – 1991)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار علاقة النمو الاقتصادي بمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1991-2015) م، وذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة لبيان استقرارية سلسلتي الدراسة، حيث وجد أنهما مستقرتان عند الفرق الأول، بالإضافة إلى الاعتماد على اختباري (جرانجر) و(تودا_ياماماتو) لتحديد وجود علاقة سببية بين متغيري الدراسة في الأجلين القصير والطويل على التوالي، واللذين أظهرا وجود علاقة سببية عكسية من النمو الاقتصادي باتجاه البطالة. وقد نصت أهم التوصيات على تخلي الحكومة الجزائرية عن برامج التشغيل التي تسبب البطالة المقنعة.

2_دراسة Soylu et al عام 2018 م [3]

Economic growth and unemployment issue: Panel data analysis in Eastern European Countries

مسألة النمو الاقتصادي والبطالة: تحليل بيانات مجموعة الدول الأوروبية الشرقية

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار علاقة النمو الاقتصادي بمعدل البطالة في دول أوروبا الشرقية خلال الفترة (1992-2014) م، بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة وأسلوب المربعات الصغرى واختبار جوهانسون للتكامل المشترك، حيث كانت سلسلتي النمو الاقتصادي ومعدل البطالة مستقرتين عند الفرق الأول، وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر أهم مؤشر لقياس النمو الاقتصادي_ بنسبة 1% سيخفض معدل البطالة بنسبة 0.08%، مع وجود تكامل مشترك بين هذين المتغيرين، إلا أن هذه الدراسة لم تتضمن على أي توصيات.

3_دراسة Misini&Badivuku عام 2017 م [4]

The Effect of Economic Growth In Relation to Unemployment

تأثير النمو الاقتصادي على البطالة

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر النمو الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة في كوسوفو خلال الفترة (2004-2014) م، بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي البسيط، وتوصلت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي(والذي يعتبر أهم مؤشر لقياس النمو الاقتصادي) كان له أثر ضعيف جداً في تخفيض معدلات البطالة. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة إجراء حكومة كوسوفو لتغيير جذري في قوانينها الاستثمارية، بالشكل الذي يزيد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويحفز الاستثمارات المحلية، مما يؤدي لخلق فرص عمل للعمالة المحلية.

4_دراسة Banda et al عام 2016 م [5]

The Impact of Economic Growth on Unemployment in South Africa: 1994-2012

أثر النمو الاقتصادي على البطالة في جنوب إفريقيا خلال الفترة (1994-2012)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر النمو الاقتصادي على البطالة في جنوب إفريقيا عن طريق تحليلها للبيانات الفصلية الخاصة بتلك الدولة للفترة (1994-2012)م، وبالاعتماد على اختبار جوهانسون للتكامل المشترك والذي أظهر وجود توازن طويل المدى، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي(VECM)، والذي أظهر وجود أثر إيجابي طويل المدى للناتج المحلي الإجمالي (باعتباره أهم مقاييس النمو الاقتصادي)، على البطالة، أي أن النمو

الاقتصادي لم يسهم بتخفيض البطالة. وقد أوصت هذه الدراسة بإعادة توجيه الحكومة الجنوب إفريقية لنفقاتها العامة نحو الأنشطة التي تشجع _ بشكل مباشر وغير مباشر_ خلق فرص عمل. كالبنى التحتية، والتعليم والصحة.

5_دراسة Akeju & Olanipekun عام 2015 [6]

Unemployment and Economic Growth in Nigeria

البطالة والنمو الاقتصادي في نيجيريا

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار علاقة النمو الاقتصادي بمعدلات البطالة في نيجيريا خلال الفترة (1980-2010)م، بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ (ECM) واختبار جوهانسون، وقد توصلت إلى وجود علاقة طردية بينهما على المديين القصير والطويل، أي أن النمو الاقتصادي لم يسهم بتخفيض معدلات البطالة.

وقد أوصت هذه الدراسة بإعادة توجيه الحكومة النيجيرية لنفقاتها العامة نحو الأنشطة التي تشجع خلق فرص عمل، إضافةً إلى تنظيم النمو السكاني(للحد من الفوائض في عرض العمالة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة).

6_دراسة Thayaparan عام 2014 [7]

Impact of Inflation and Economic Growth on Unemployment in Sri Lanka: A Study of Time Series Analysis

أثر التضخم والنمو الاقتصادي على البطالة في سيريلانكا: دراسة تحليل السلاسل الزمنية

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر كل من التضخم والنمو الاقتصادي(والمقاس بالناتج المحلي الإجمالي باعتباره أهم مقاييس النمو الاقتصادي)على البطالة في سيريلانكا خلال الفترة (1990-2012)م، وقد استخدمت اختبار (ديكي- فولر) الموسع لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (اختبار جذر الوحدة)، بالإضافة إلى تطبيق أسلوب المربعات الصغرى العادية، ولتحديد وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة تم تطبيق اختبار (جرانجر)، حيث أشارت نتائج اختبار جذر الوحدة إلى استقرار سلسلة الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى، بينما استقرت سلسلتي كل من التضخم والبطالة عند الفرق الأول، وقد أظهرت نتائج اختبار(جرانجر) للسببية عدم وجود علاقة سببية من الناتج المحلي الإجمالي إلى البطالة، أي أن النمو الاقتصادي لا يؤثر في تخفيض معدلات البطالة في سيريلانكا. إلا أن هذه الدراسة لم تتضمن على أي توصيات.

وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بالنقطتين الآتيين:

1_ اختلاف مكان وزمان الدراسة، فمكان الدراسة هو الجمهورية العربية السورية، في حين أن زمان الدراسة فقد تم تناوله على فترتين، وهما: فترة ما قبل الحرب(2000_2010)م والتي شهدت بدء الاصلاحات الاقتصادية، وفترة الحرب (2011 _2020)م، حيث تم فصل هاتين الفترتين بسبب الظروف الاستثنائية خلال الحرب والتي يمكن أن تشوش على نتائج الفترة التي سبقتها(أي تشوش على تحليل الباحث للفترة التي سبقت الحرب (وبالتالي تشوش على تقييم الباحث للفترة التي سبقت الحرب)).

2_ عمدت هذه الدراسة إلى الخروج بتوصيات تفيد في رسم رؤية اقتصادية استشرافية تستهدف تفعيل أثر النمو الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة لفترة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار، وبما يخدم عملية إعادة الإعمار، وذلك استناداً إلى تحليل نتائج دراسة ذلك الأثر خلال فترتي الدراسة قبل الحرب وخلالها، لاستشراف الإجراءات المطلوبة لفترة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار والتي من شأنها تفعيل ذلك الأثر، وهذا ما لم تتطرق إليه أي من الدراسات السابقة.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم البطالة:

يحدد مكتب العمل الدولي(International Labour Office) (ILO) تعريف معياري للعاطل عن العمل يرتكز إلى ثلاثة معايير والتي يجب أن تتوافر معاً، حيث يشمل العاطلون عن العمل جميع الأشخاص فوق السن المخصص لإحصاء السكان القادرين على ممارسة النشاط الاقتصادي والراغبين في ممارسته (وذلك السن هو 15 عاماً)، والذين كانوا خلال الفترة المرجعية لإحصاء البطالة (وعادةً ما تكون تلك الفترة سنة) كالتالي:

أولاً: بدون عمل، ثانياً: متفرغين حالياً للعمل، ثالثاً: يبحثون عن عمل.[8]

وبالتالي فإن البطالة تقاس بعدد الأشخاص القادرين على ممارسة النشاط الاقتصادي والراغبين في ممارسته، والذين يبحثون عن عمل ولا يجدونه عند مستوى الأجور السائد في السوق. [9]

ويطلق مصطلح **القوى العاملة**–وفقاً لمنظمة العمل الدولية– على مجموع السكان في سن الإنتاج (أي القادرين على ممارسة النشاط الاقتصادي)(سن الإنتاج 15_65 عاماً)، ويشمل العاملين منهم والعاطلين عن العمل، وتستثني الإحصاءات بشكل رسمي التلاميذ والطلاب والمتقاعدين(ما لم يكونوا عاملين) والمساجين والمحبطين، ويقصد بالمحبطين أولئك الذين أمضوا فترة طويلة يبحثون عن عمل ولكنهم لم يجدونه، وتوقفوا عن البحث، ولكونهم توقفوا عن البحث فهم لم يعودوا باحثين عن عمل، فبالتالي لم يعودوا يعتبرون عاطلين عن العمل لأنهم توقفوا عن البحث عن عمل، فلذلك يستثنون من إحصاءات القوى العاملة. [10]

وبالتالي يُستنتج من المصطلح السابق، أن العاملين هم الجزء الفاعل من إجمالي القوى العاملة، أما العاطلين فهم الجزء غير الفاعل من إجمالي القوى العاملة. وفقاً لمصطلحات منظمة العمل الدولية.

وبالنسبة لسورية، يأخذ المكتب المركزي للإحصاء فيها بتعريفات منظمة العمل الدولية للقوة العاملة، والعاطلين عن العمل، وتحديد سن النشاط الاقتصادي. ومن تلك التعاريف المتعددة السابقة تم تحديد تعريف إجرائي للبطالة بما ينسجم وأغراض البحث، كالآتي:

البطالة: تشمل مجموع الأفراد القادرين على العمل والراغبين في ممارسته والباحثين عنه، ولكنهم لا يجدونه عند مستوى الأجور السائد في سوق العمل، خلال فترة سنة.

إلا أن حساب عدد العاطلين ومستوى البطالة الإجمالي يقدم مؤشراً غير دقيق لمدى انتشار هذه الظاهرة، ولهذا فإنه عموماً يتم استعمال معدل البطالة عموماً كمؤشر حقيقي لتقييم هذه الظاهرة، حيث يقيس نسبة العاطلين إلى مجموع السكان القادرين على ممارسة النشاط الاقتصادي والراغبين فيه (القوى العاملة)، وهو مؤشر نسبي محصور بين الصفر والمائة، ويسمح بالمقارنة عبر الزمان والمكان. [11]

ويحتسب بالمعادلة التالية(كنسبة مئوية):

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي قوى العمل}} \times 100 \quad [12]$$

وللبطالة عدة أنواع حسب أسبابها، تتلخص فيما يلي:

1_البطالة الاحتكاكية:

وهي تنجم عن الوقت الذي يستغرقه العمال للبحث عن الوظائف، إذ أن العمال الذين تركوا وظائفهم باحثين عن أفضل منها يتطلبون وقتاً لإيجاد تلك الوظائف بسبب نقص المعلومات في سوق العمل.[13]

2_البطالة الهيكلية:

وهي تنجم عن التغيرات طويلة المدى في هيكلية الاقتصاد، كالتغير في الطلب على العمالة أو عرضها في صناعات، أو مناطق، أو مهن معينة. [14]

3_البطالة الدورية:

وتنجم عن التباين في معدلات البطالة نتيجة التقلبات في الحالة الاقتصادية بين الرواج والركود، باعتبار أن المحدد الرئيس للطلب على العمالة من قبل المنشآت هو مدى تفهمها للحالة الاقتصادية الكلية السائدة، ففي حال توقعت المنشآت حصول رواج اقتصادي، فإنها سترغب في زيادة حجم عمالتها مهما كان مستوى الأجور السائد، وبالتالي فإن منحنى الطلب على العمالة D سيتجه نحو اليمين من D إلى D_1 كما هو موضح في الشكل أدناه، مما سيرفع المستوى العام للأجور من We إلى We_1. والعكس في حال توقع تلك المنشآت بأن الاقتصاد الكلي سيتباطأ أو سيدخل في حالة من الركود، فعندئذٍ ستسعى تلك المنشآت إلى تخفيض حجم عمالتها أياً كان المستوى السائد للأجور، وسينتقل منحنى الطلب على العمالة نحو اليسار من D إلى D_2، مما سيخفض المستوى العام للأجور من We إلى We_2كما هو موضح في الشكل أدناه. [15]

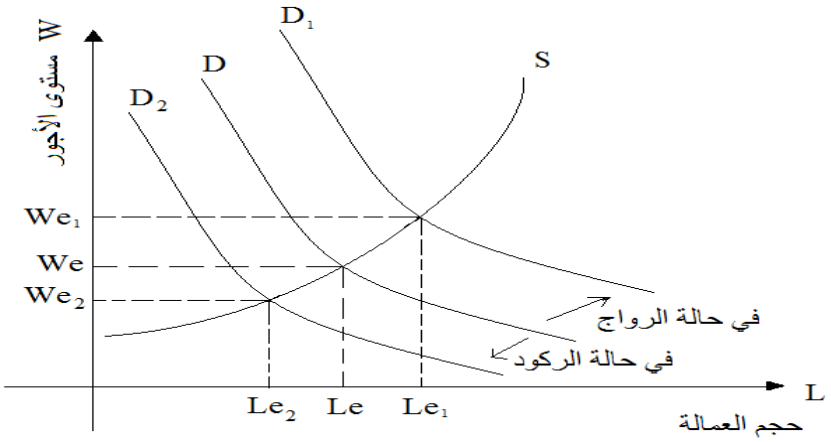

الشكل(1): تفسير البطالة الدورية

4_البطالة التكنولوجية:

إذ ساهمت التكنولوجيات الحديثة _وبشكلٍ جوهري_ في زيادة الإنتاجية الكلية للمنشأة، والتي تشتمل على إنتاجية وحدة العمل إضافةً إلى إنتاجية وحدة المدخلات التصنيعية.

فهنالك قلق أن تقلل هذه الوفورات في الإنتاجية من الوظائف للعمالة، وبالتالي خلق ما يسمى بالبطالة التكنولوجية. [16]

5_البطالة الموسمية:

وهي البطالة التي تنجم عن تأثر الطلب على العمالة بعوامل ترتبط بالطبيعة الموسمية للعمل المطلوب، إذ يقل الطلب على عمال الزراعة بعد انتهاء موسم الزراعة، ولكن ذلك الطلب يعود إلى مستواه السابق مرة أخرى عند حلول موسم الحصاد، وبالمثل ينخفض الطلب على عمال البناء في المناطق الباردة أثناء موسم الشتاء. [17]

6_البطالة المقنعة:

وتعني وجود عمال يتقاضون أجور ورواتب دون أن يقدموا أي إنتاجية فعلية، مما يعني ارتفاع معدلات تشغيل العمالة، مع عدم وجود ارتفاع مماثل في معدلات الإنتاج.[18]

ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي وعلاقته بمعدلات البطالة:

1_ مفهوم النمو الاقتصادي:

يمثل النمو الاقتصادي الزيادة في **(الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)**، والذي يعكس توسعاً في إمكانيات الإنتاج. [19]

حيث يمثل **(الناتج المحلي الاجمالي بمفهومه العام)** قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود بلد ما خلال سنة واحدة. [20]

ولتوضيح مفهوم **(الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي)**، يجب التفريق بينه وبين **(الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)**:

ففي حال كانت قيمة تلك السلع والخدمات مقاسة بالأسعار الجارية (أي السائدة) خلال الفترة الزمنية المحددة، فحينئذٍ يشير ذلك القياس إلى **الناتج المحلي الإجمالي الاسمي**. [21]

أما في حال كانت قيمة تلك السلع والخدمات معدلة بقيم معدلات التضخم السائدة خلال فترة الدراسة_ وهو ما يطلق عليه القياس بالأسعار ثابتة_ فحينئذٍ يشير ذلك القياس إلى **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي**. [22]

إلا أنه ومن جانب آخر يُعرِّف الاقتصادي (Simon Kuzent) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1971م النمو الاقتصادي بأنه : " ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوبة لها ". [23]

ومن تلك التعاريف المتعددة السابقة تم تحديد التعريف الإجرائي التالي لأغراض البحث:

بأن النمو الاقتصادي هو الزيادة السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والمترافقة مع زيادة حصة الفرد منه على الأجل الطويل.

2_ علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة (قانون أوكن)(Okun's Law):

توصل الاقتصادي الأمريكي (آرثر أوكن) (Arthur Okun) في عام 1962م، بالاعتماد على بيانات الولايات المتحدة، إلى إثبات تجريبي لوجود علاقة سلبية (أي عكسية) بين البطالة الدورية(والتي تتأثر بالطلب على العمالة) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتي عرفت باسم قانون أوكن(Okun's Law).[24]

فباعتبار أن الطلب الكلي هو أحد أهم محددات حجم الإنتاج، فإن التغيرات في مستويات الطلب الكلي تؤثر في مستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع (أي مستويات إنتاج السلع والخدمات لتلبية ذلك الطلب)(أي حجم مبيعات المنشآت)، والذي بدوره يؤثر في طلب تلك المنشآت على العمالة(بفرض ثبات بقية العوامل الأخرى المؤثرة على حجم الإنتاج كمستوى التكنولوجيا المستخدمة)، فعند ارتفاع الطلب الكلي ستتوقع المنشآت ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي المتوقع، عندئذٍ، ستعمد إلى توظيف المزيد من العمالة بهدف زيادة إنتاجها وبالتالي ربحها، والعكس في حال انخفاض في مستوى الطلب الكلي فحينها ستتوقع المنشآت انخفاضاً في مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع، عندئذٍ، ستعمد إلى تخفيض جزء من عمالتها بهدف تخفيض إنتاجها تجنباً للخسائر.[25]

إلا أن هذا القانون يعتبر قانوناً تجريبياً، وقد لا ينطبق على حال جميع الدول كما انطبق على حالة الولايات المتحدة. إذ ليس بالضرورة أن تخلق كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فرص عمل جديدة تسهم في زيادة تشغيل العمالة وتخفض من معدل البطالة. وذلك لأن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أي النمو الاقتصادي) يرتبط بعوامل أخرى، أهمها إنتاجية العمل للعمالة الموظفة أساساً قبل حدوث الزيادة في النمو الاقتصادي. وتعني **إنتاجية العمل:** القيمة المنتجة من قبل عامل واحد. [26]

حيث يمكن أن تؤدي الزيادة في إنتاجية العمل للعمالة إلى زيادة في النمو الاقتصادي دون الحاجة إلى زيادة حجم العمالة المشغلة، أي مع بقاء مستوى تشغيل(توظيف) العمالة ثابتاً. مما يؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي دون أن يخلق ذلك النمو فرص عمل جديدة، وذلك يعني عدم تخفيض النمو الاقتصادي المتحقق لمعدلات البطالة. فلكي يخلق النمو الاقتصادي فرص عمل، يجب أن يزداد معدل النمو الاقتصادي بمعدل أعلى من معدل زيادة إنتاجية العمل. وبالتالي يمكن التعبير عن علاقة النمو الاقتصادي بنمو حجم العمالة بالمعادلة التالية:

معدل نمو العمالة = معدل النمو الاقتصادي– معدل نمو انتاجية العمل

فإذا كان معدل النمو الاقتصادي أعلى من معدل نمو الإنتاجية ← خلق فرص عمل والتأثير إيجابي.

وإذا كان معدل النمو الاقتصادي أقل من معدل نمو الإنتاجية ← عدم خلق فرص عمل والتأثير سلبي.

أما إذا كان معدل النمو الاقتصادي يساوي معدل نمو الإنتاجية ← التأثير محايد. [27]

ويرتبط **معدل نمو إنتاجية العمل** بدوره بمدى تطور مجموعة من العوامل أهمها:

<u>على مستوى الفرد العامل</u>: كمستوى الصحة والتعليم والتدريب والمهارات الأساسية والخبرة المتوافرة لدى الفرد.

<u>وعلى مستوى المنشأة:</u> كمستوى تطور تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة في المنشأة.

<u>وعلى مستوى الاقتصاد الكلي:</u> كمستوى الاستثمار العام في البنى التحتية والتي تشمل (اتصالات، مواصلات، كهرباء، شبكات المياه وصرف صحي).

فكلما ازداد مستوى تطور تلك العوامل السابقة كلما ازداد معدل نمو الإنتاجية، أي كلما ازداد المستوى الصحي والتعليمي وغيره، ومستوى تطور تكنولوجيا الإنتاج المستخدمة في المنشأة، ومستوى الاستثمار العام في البنى التحتية، كلما ازداد معدل نمو إنتاجية العمل. [28]

النتائج والمناقشة:

دراسة أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في سورية خلال الفترتين (2000_2010)م (2011_2019)م:

أولاً : أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة خلال الفترة (2000_2010)م:

جدول(1):النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة خلال فترة ما قبل الحرب الحالية:

العام	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة		العام	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة
2000	2.29	9.54		**2006**	5.04	8.17
2001	3.68	11.63		**2007**	5.67	8.42
2002	5.89	11.68		**2008**	4.47	10.94
2003	2.03	10.28		**2009**	6.013	8.14
2004	6.9	9.832		**2010**	3.23	8.61
2005	6.21	9.113				

المصدر(1): تم احتساب معدلات النمو الاقتصادي اعتماداً على بيانات الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2000م) في المجموعات الإحصائية السورية للأعوام المذكورة، المصدر(2): بيانات سورية في البنك الدولي.

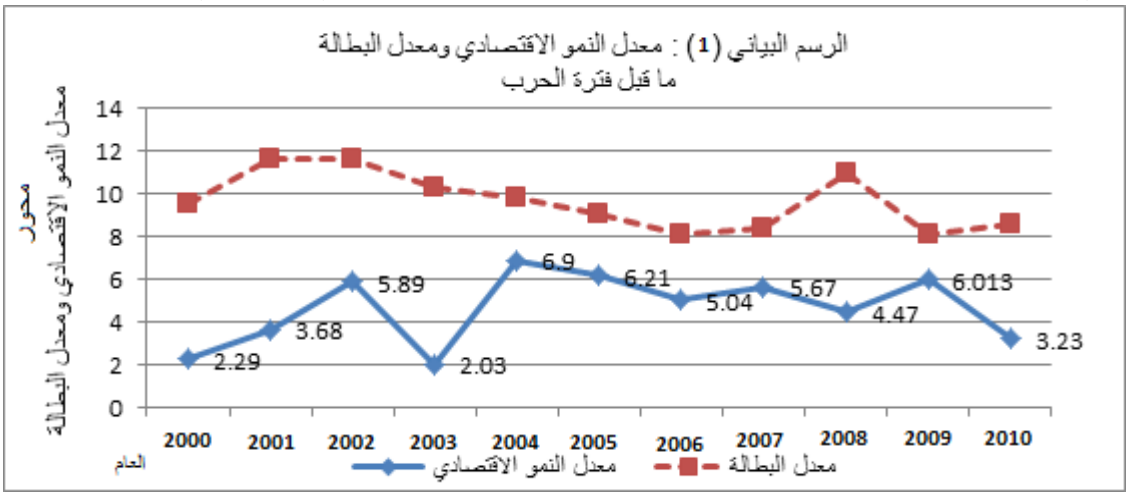

الشكل(2): معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ما قبل فترة الحرب.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية وبيانات سورية في البنك الدولي.

يُلاحظ من خلال تتبع أرقام الجدول أعلاه، ومن خلال تتبع اتجاه الخطين البيانين لمتغيري الدراسة، أن قانون (أوكن) الذي ينص بالتأثير السلبي (العكسي) لارتفاع معدل النمو الاقتصادي على معدل البطالة، لا ينطبق على أغلب سنوات فترة الدراسة، إذ يلاحظ ارتفاع معدلات البطالة مع ارتفاع المعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترات (2000_2002)(2007_2008)، وانخفاض معدلات البطالة مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترات(2004_2006)، باستثناء عام (2003)م إضافةً إلى الفترة (2009_2010) اللذان شهدا ارتفاع معدلات البطالة مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادي. مما يعني أنه وبشكل عام، لم يكن للنمو الاقتصادي المتحقق خلال الفترة (2000_2010)م دور جوهري فاعل في خلق فرص عمل للعمالة المحلية في سورية، وبالتالي لم يسهم بشكل

جوهري في تخفيض معدلات البطالة. إلا أن ذلك الاستنتاج المبدئي قد يكون مضللاً، أي ناجماً عن وجود انحدار زائف في كلا السلسلتين المدروستين ناتج عن عوامل موسمية طبيعية أو عن تأثير الدورات اقتصادية، ولذلك كان لابد من اختبار استقرارية هاتين السلسلتين الزمنتين، باستخدام برنامج Eviews9 واعتماد على اختبار (ديكي_فولر) الموسع. وتلخصت النتائج بالجدول التالي:

جدول(2): نتائج اختبار (ديكي_فولر) الموسع خلال فترة ما قبل الحرب الحالية:

اختبار (ديكي_فولر) الموسع		
النتيجة	**قيمة Sig**	**المتغير**
مستقر عند المستوى (ثابت فقط) أي أن هذه السلسلة مستقرة أساساً دون الحاجة لأي معالجة.	0.0152	معدل النمو الاقتصادي(Gr)
مستقر عند الفرق الأول(بدون ثابت وبدون ميل)، ولذلك سيُرمز للسلسلة المستقرة لمعدل البطالة عند ذلك الفرق الأول ب D(Ur).	0.0008	معدل البطالة (Ur)
وبما أن السلستان غير مستقرتان في ذات المستوى فبالتالي لا يمكن الاعتماد على (نتائج خط الانحدار) (ولذلك لم يتمكن الباحث من التوصل لنسبة تأثير معدل النمو الاقتصادي على معدل البطالة)، وكذلك فإن حجم العينة أقل من (30) فلا يمكن الاعتماد على منهجية (الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الزمنية الموزعة (ARDL))(مما لم يمكن الباحث من تقدير نموذج للعلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة)(وهذا ما لم يمكن الباحث من التوصل لنسبة تأثير معدل النمو الاقتصادي على معدل البطالة أيضاً). فلذلك سيتم الاعتماد على معاملي الارتباط والتحديد في عملية التحليل الاقتصادي.		

وقد تم إجراء مجموعة الاختبارات الإحصائية على السلسلتين المستقرتين السابقتين باستخدام برنامج Eviews9 والتي تلخصت نتائجها في الجدول التالي:

جدول(3): نتائج الاختبارات الاحصائية ما قبل فترة الحرب الحالية:

النتيجة	**الاختبار**
−0.24	قيمة معامل الارتباط
0.058	قيمة معامل التحديد

حيث بعد معالجة السلسلتين المدروستين لجعلهما مستقرتين (أي بعد التخلص من أثر الانحدار الزائف بين السلسلتين المدروستين)، يُلاحظ من جدول النتائج الإحصائية أعلاه ظهور علاقة سلبية (أي عكسية) بين السلسلتين المدروستين تتمثل في القيمة السالبة لمعامل الارتباط (0.24−)، وهذا ما يتفق مع قانون (أوكن) الذي ينص بوجود علاقة سلبية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، إلا أن هذه العلاقة ضعيفة جداً نظراً لأن قيمة معامل التحديد منخفضة جداً (0.058)، وهذا ما يعني أن التغيرات في معدلات النمو الاقتصادي تفسر 5% فقط من التغيرات في معدلات البطالة، وهي نسبة ضعيفة جداً.

فبالتالي إن العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة عكسية ضعيفة للفترة (2000_2010)م.

أي أن مساهمة معدل النمو الاقتصادي في خلق فرص العمل مساهمة ضعيفة، ولتفسير ذلك يجب تحليل التركيب القطاعي للنمو الاقتصادي وتوزع كل من العمالة وإنتاجية العمل ضمن قطاعات الاقتصاد خلال الفترة (2000_2010)م، كما توضحهم الجداول الثلاثة التالية:

جدول(4): التركيب الهيكلي للنمو الاقتصادي (كنسب مئوية) خلال الفترة (2000_2010)م

السنة / القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
زراعة	25	25	26	25	23	23	24	20	18	19	16
صناعة	30	29	26	24	27	25	24	23	23	23	24
خدمات	**45**	**46**	**48**	**51**	**50**	**52**	**52**	**57**	**59**	**58**	**60**
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

الجدول(5): توزع العاملين(كنسب مئوية) حسب القطاعات (2000_2010)م

السنة / القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
زراعة	27	29.8	30.6	24.8	23.9	20	19.3	19.1	16.8	15.2	14.3
صناعة	13.8	13.5	13.5	14	14.2	13.6	14.9	14.2	16.1	16.4	16.4
خدمات	**59.2**	**56.8**	**55.9**	**61.1**	**61.9**	**66.4**	**65.8**	**66.7**	**67**	**68.5**	**69.3**
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

الجدول(6): توزع إنتاجية العمل (كنسب مئوية) حسب القطاعات (2000_2010)م:

السنة / القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
زراعة	151	164	179	213	302	281	318	267	318	349	309
صناعة	402	414	401	400	504	449	388	426	390	392	392
خدمات	**179**	**162**	**178**	**187**	**183**	**196**	**196**	**222**	**240**	**244**	**234**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

يُلاحظ من الجداول الثلاثة أعلاه بأن قطاع الخدمات كان المساهم الأكبر في كل من النمو الاقتصادي وتشغيل العمالة، ولكنه بنفس الوقت الأقل إنتاجية بين جميع القطاعات الاقتصادية وكل ذلك خلال كامل الفترة (2000_2010)م، وبالتالي فقطاع الخدمات هو المؤثر الأكبر في النمو الاقتصادي وتشغيل العمالة خلال الفترة (2000_2010)م، وباعتبار أن قطاع الخدمات هو الأكثر تشغيلاً للعمالة والأقل إنتاجية عمل بين جميع القطاعات في نفس الوقت، فإن ذلك يشير إلى وجود حجم كبير من البطالة المقنعة داخل قطاع الخدمات، ولاسيما الخدمات

ضمن القطاع العام كنتيجة لسياسة التشغيل الحكومية، والتي كان لها الدور الأبرز في إضعاف إنتاجية العمل ضمن قطاع الخدمات، مما أضعف النمو الاقتصادي ككل(باعتبار أن قطاع الخدمات هو الأكثر مساهمة في النمو الاقتصادي وبالتالي هو الأكثر تأثيراً على هذا النمو، وباعتبار أن إنتاجية العمل من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي)، ولقد أدى إضعاف النمو الاقتصادي _بسبب ضعف إنتاجية العمل في قطاع الخدمات_ بدوره إلى إضعاف قدرة هذا النمو الاقتصادي على خلق فرص عمل حقيقية (أي لا تشكل بطالة مقنعة). فلذلك يجب التخلي التدريجي عن سياسة التشغيل الحكومية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوزيع العمالة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقاً لحاجة كل قطاع من دون وجود أي بطالة مقنعة، وهذا ما سيتم التطرق له في توصيات هذا البحث.

جدول(7): النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة خلال فترة الحرب الحالية:

العام	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة	العام	معدل النمو الاقتصادي	معدل البطالة
2011	2.92	14.9	2016	- 1.16	36.14
2012	-24.23	27.75	2017	-15.82	60.8
2013	-22.9	40.6	2018	14.13	30.25
2014	-17.9	44.5	2019	0.69	31.23
2015	- 12.89	48.4	2017	-15.82	60.8

المصدر(1): تم احتساب معدلات النمو الاقتصادي اعتماداً على بيانات الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2000م) في المجموعات الإحصائية السورية للأعوام المذكورة، المصدر(2): بيانات سورية في البنك الدولي.

ثانياً: أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في سورية خلال الفترة (2011_2019)م:

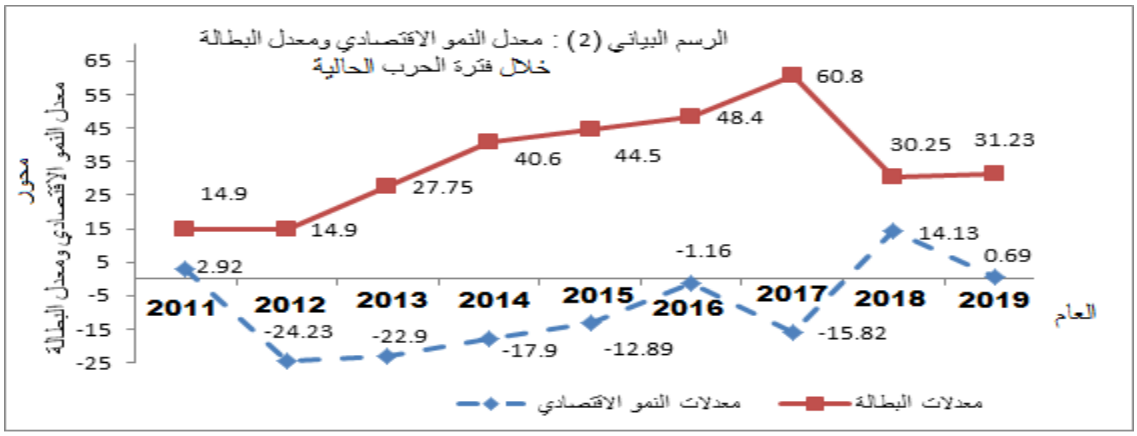

الشكل(3): معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة خلال فترة الحرب الحالية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعات الإحصائية السورية وبيانات سورية في البنك الدولي.

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن معدلات النمو الاقتصادي خلال معظم فترة الحرب كانت سالبة، مما يعكس تراجعات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويعود ذلك إلى تردي الأوضاع الأمنية في معظم المناطق السورية مما أضعف العملية الإنتاجية وحد منها إلى مدى كبير، إضافة إلى الدمار والتخريب والنهب الذي لحق

بالمنشآت الإنتاجية العامة والخاصة، وهروب قسم كبير من الاستثمارات الخاصة إلى خارج سورية مما أدى إلى انخفاض الإنتاج وبالتالي تراجع في معدلات النمو الاقتصادي، وقد قابل تلك الانخفاضات في معدلات النمو الاقتصادي زيادات وبمعدلات كبيرة في معدلات البطالة، إذ أدى تدمير المنشآت الإنتاجية العامة والخاصة إلى فقدان نسبة كبيرة من العمالة السورية لوظائفهم. مما يبرز العلاقة العكسية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة بما يتفق مع قانون (أوكن). وللتأكد من صحة التحليل النظري السابق لابد من اختبار استقرارية هاتين السلسلتين الزمنيتين للتأكد من عدم تأثير الانحدار الزائف_ إن وُجِد_ على دقة ذلك التحليل النظري السابق أعلاه، وذلك باستخدام برنامج Eviews9 واعتماد على اختبار (ديكي_فولر) الموسع. وتلخصت النتائج بالجدول التالي:

جدول(8): نتائج اختبار (ديكي_فولر) الموسع خلال فترة الحرب الحالية:

اختبار (ديكي_فولر) الموسع		
المتغير	قيمة Sig	النتيجة
معدل النمو الاقتصادي(Gr)	0.023	مستقر عند المستوى (ثابت+ميل) أي أن هذه السلسلة مستقرة أساساً دون الحاجة لأي معالجة.
معدل البطالة (Ur)	0.031	مستقر عند الفرق الأول(ثابت فقط)، ولذلك سيُرمز للسلسلة المستقرة لمعدل البطالة عند ذلك الفرق الأول ب D(Ur).
وبما أن السلستان غير مستقرتان في ذات المستوى فبالتالي لا يمكن الاعتماد على (نتائج خط الانحدار) (ولذلك لم يتمكن الباحث من التوصل لنسبة تأثير معدل النمو الاقتصادي على معدل البطالة)، وكذلك فإن حجم العينة أقل من (30) فلا يمكن الاعتماد على منهجية (الانحدار الذاتي ذو الإبطاءات الزمنية الموزعة (ARDL))(مما لم يمكن الباحث من تقدير نموذج للعلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة)(وهذا ما لم يمكن الباحث من التوصل لنسبة تأثير معدل النمو الاقتصادي على معدل البطالة أيضاً). فلذلك سيتم الاعتماد على معاملي الارتباط والتحديد في عملية التحليل الاقتصادي.		

وبالتالي تم إجراء مجموعة الاختبارات الإحصائية على السلسلتين المستقرتين السابقتين باستخدام برنامج Eviews9 والتي تلخصت نتائجها في الجدول التالي:

جدول(9): نتائج الاختبارات الاحصائية خلال فترة الحرب الحالية:

النتيجة	الاختبار
-0.86	قيمة معامل الارتباط
0.74	قيمة معامل التحديد

تبين نتائج الجدول أعلاه، القيمة السالبة المرتفعة لمعامل الارتباط بين سلسلتي معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة والتي بلغت(86%)، مما يعكس العلاقة العكسية القوية بينهما. كما أن قيمة معامل التحديد كانت مرتفعة إذ بلغت (74%)، مما يعني أن (74%) من الارتفاعات في معدلات البطالة تفسرها الانخفاضات في معدلات النمو الاقتصادي. حيث أن كل النتائج الإحصائية السابقة تتفق مع التحليل النظري السابق من حيث تأثير انخفاض النمو الاقتصادي على ارتفاع معدلات البطالة، والذي نجم عن تردي الأوضاع الأمنية وتدمير ونهب الاستثمارات العامة والخاصة وهروب ما تبقى من الاستثمارات الخاصة إلى خارج سورية مما أدى لانخفاض الإنتاج والناتج وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي وفقدان نسبة كبيرة من العمالة السورية لفرص عملهم والتي كانت تؤمنها لهم تلك الاستثمارات، مما أدى إلى تزايد معدلات البطالة خلال فترة الحرب على سورية.

ومن أجل الوصول إلى تحليل أكثر دقةً وتفصيلاً عن أثر انخفاض النمو الاقتصادي على ارتفاع معدلات البطالة خلال فترة الحرب لابد من التحليل القطاعي الهيكلي للنمو الاقتصادي وتوزع كل من العمالة وإنتاجية العمل ضمن قطاعات الاقتصاد خلال الفترة من الحرب التي توفرت إحصاءاتها للباحث (2011_2019)م، كما توضحهم الجداول الثلاثة التالية:

جدول(10): التركيب الهيكلي للنمو الاقتصادي (كنسب مئوية) خلال الفترة (2011_2019)م:

السنة / القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
زراعة	20	17	13	15	17	16	16	15	14
صناعة	27	15	8	7	8	17	20	14	14
خدمات	53	68	79	78	75	77	74	71	72
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية للأعوام المذكورة

الجدول(11): توزع العاملين(كنسب مئوية) حسب القطاعات (2000_2010)م:

السنة / القطاع	2011	[A]2012	2013	2014	2015	[B]2016	2017	[C]2018	2019
زراعة	13.2	13	12.7	6.8	9.5	7.13	4.75	8.1	11.4
صناعة	16	13	9.8	11.9	10.7	11.2	11.73	9.5	7.3
خدمات	70.8	74	77.5	81.3	79.8	81.7	83.52	82.4	81.3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

الجدول(12): توزع إنتاجية العمل (كنسب مئوية) حسب القطاعات (2000_2010)م:

السنة / القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
زراعة	0.04	1.3	2.25	0.005	0.46	0.46	0.89	0.34	0.24
صناعة	0.41	1.14	0.18	0.001	0.19	0.31	0.45	0.27	0.37
خدمات	0.23	0.91	0.06	0.002	0.24	0.17	0.20	0.16	0.17

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية للأعوام المذكورة.

[A] بيانات تقديرية.
[B] بيانات تقديرية.
[C] بيانات تقديرية.

عند مقارنة الجداول الثلاثة أعلاه والتي تشمل فترة الحرب مع مثيلاتها في فترة ما قبل الحرب، يُلاحظ انخفاض نسبة مساهمة كل من الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل الحرب، وكذلك يُلاحظ انخفاض نسبة مساهمة هذين القطاعين(الزراعة والصناعة) في تشغيل العاملين بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل الحرب، ويعود ذلك إلى تردي الأوضاع الأمنية التي أضعفت الإنتاج الزراعي والصناعي نظراً لتقطع الطرقات وصعوبة وصول المزارعين والصناعيين إلى أماكن عملهم بسبب المخاطر الأمنية، بالإضافة إلى تدمير ونهب نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية العامة والخاصة خلال فترة الحرب، حيث أدت تلك الظروف إلى انخفاض الناتج الزراعي والصناعي، وبالتالي نسبة مساهمة هذين القطاعين في إجمالي الناتج المحلي وبالإضافة إلى نسبة مساهمة هذين القطاعين في تشغيل العاملين، وبالمقابل يُلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل العاملين بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل الحرب، على الرغم من ظروف الحرب، وذلك بسبب تراجع ناتج كل من قطاعي الزراعة والصناعة وتراجع أعداد العاملين في هذين القطاعين من جهة، ومن جهة أخرى، فإن ظروف اقتصاد الحرب دفعت الحكومة السورية إلى توجيه مواردها التمويلية والبشرية إلى أهم قطاعات الخدمات الحكومية الأساسية وهي قطاع الأمن والدفاع (للتصدي للإرهاب)، وقطاع الصحة (لمداواة جرحى الحرب)، حيث تحتسب مساهمة تلك القطاعات في النمو الاقتصادي بمقدار تكاليف إنتاجها (أي الإنفاق على تكاليف إنتاج خدماتها) حسب مبادئ (الحسابات الاقتصادية القومية). حيث انعكس ذلك التوسع في الإنفاق على خدمات الأمن والدفاع والصحة، بتوسع مساهمة قطاع الخدمات ككل في النمو الاقتصادي (باعتبار خدمات الأمن والدفاع والصحة جزء من قطاع الخدمات ككل، وباعتبار أن مساهمتها في النمو الاقتصادي تحتسب بمقدار الانفاق على تكاليف إنتاج خدماتها). كما يُلاحظ الانخفاض الحاد في إنتاجية العاملين في كل القطاعات (زراعة، صناعة، خدمات) خلال فترة الحرب (2011_2019) م، بالمقارنة مع إنتاجية العاملين وفي جميع القطاعات (زراعة، صناعة، خدمات) خلال فترة ما قبل الحرب (2000_2010) م من خلال مقارنة الجدولين (6) (12). كما يلاحظ أنه خلال غالبية سنوات الحرب كان قطاع الخدمات هو الأقل إنتاجيةً بالمقارنة مع غيره من القطاعات خلال سنوات الحرب نفسها. مما يشير إلى تضرر إنتاجية العاملين في قطاع الخدمات من ظروف الحرب (والبطالة المقنعة لاسيما مع إغلاق مؤسسات عامة عديدة واستمرار دفع رواتب الموظفين) بشكل أكبر من تضرر إنتاجية العاملين من ظروف الحرب (والبطالة المقنعة) في القطاعين الباقيين(وهما الزراعة والصناعة). وذلك لأن خسائر الحرب في قطاع الخدمات هي الأكبر، مما أضعف إنتاجية العاملين في ذلك القطاع بنسبة أكبر من بقية القطاعات. حيث توزعت خسائر رأس المال المادي بين القطاعات في الاقتصاد السوري، بناءً على تقديرات (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا)(الإسكوا) والتي بلغت (117.7) مليار دولار أمريكي_ بأسعار عام 2010م الثابتة بعد خصم قيمة الضرر السنوي محسوباً بمعدل التضخم العالمي باعتبار أن التقييم جرى بعملة تلقى قبولاً عالمياً وهي الدولار الأمريكي _ منذ بداية الحرب عام 2011م حتى عام 2018م (وهي أحدث إحصائية تمكن الباحث من الحصول عليها)، كالتالي:[29]

الجدول(13): توزيع خسائر رأس المال المادي حسب القطاع للفترة(2011 – 2018) م بمليارات الدولارات

الخسائر بالمليار دولار / القطاع	نسبة مئوية
زراعة	%1.6
صناعة	%25.9
خدمات	%72.5
المجموع	%100

المصدر: الإسكوا، تقديرات وحسابات برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سورية.

حيث يُلاحظ من الجدول أعلاه، أن النسبة الأكبر من الخسائر في رأس المال المادي تركزت في قطاع الخدمات، وباعتبار أن قطاع الخدمات هو المساهم الأكبر في النمو الاقتصادي وفي تشغيل في سورية خلال فترة الحرب، فبالتالي يعتبر قطاع الخدمات المؤثر الأكبر في النمو الاقتصادي وتشغيل العاملين في الاقتصاد السوري خلال فترة الحرب، فالخسائر ذات النسبة الأكبر هي التي تكبدها رأس المال المادي في قطاع الخدمات خلال فترة الحرب، وهي التي كان لها المساهمة الأكبر في انخفاض النمو الاقتصادي خلال الحرب، بالإضافة إلى أن تدمير المنشآت الخدمية العامة والخاصة هو ما كان له المساهمة الأكبر في خسارة نسبة كبيرة من العاملين لفرص عملهم خلال فترة الحرب، باعتبار أن هذا القطاع هو الأكثر مساهمةً في تشغيل العاملين.

مما أدى لظهور تلك العلاقة العكسية القوية بين انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (والذي يمثل نمو الاقتصادي سالب) من جهة، وارتفاع معدلات البطالة من جهةٍ أخرى، وهذا ما يتفق مع قانون (أوكن). ويعود ذلك بشكل أساسي لنسبة الخسائر الكبيرة التي لحقت برأس المال المادي في قطاع الخدمات.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

ما قبل فترة الحرب(2000_2010)م:

خلال فترة ما قبل الحرب(2000_2010)م، كانت العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة عكسية ضعيفة، بسبب ضعف إنتاجية العمل في قطاع الخدمات_ باعتبار أن إنتاجية العمل من أهم محددات النمو الاقتصادي_، وذلك بسبب انتشار البطالة المقنعة في هذا القطاع والناجمة بشكل أساسي عن سياسة الاحتواء الحكومي في مؤسسات القطاع العام، مما أضعف قدرة الاقتصاد السوري على تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل حقيقية(أي لا تشكل بطالة مقنعة)، وذلك باعتبار أن قطاع الخدمات هو الأكثر تأثيراً في الاقتصاد السوري.

خلال فترة الحرب المدروسة(2011_2019)م:

خلال فترة الحرب المدروسة(2011_2019)م، كانت العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة عكسية قوية، وقد نجمت تلك العلاقة العكسية القوية عن تردي الأوضاع الأمنية وتدمير ونهب الاستثمارات العامة والخاصة وهروب ما تبقى من الاستثمارات الخاصة إلى خارج سورية، مما أدى لانخفاض الإنتاج والناتج وبالتالي انخفاض النمو الاقتصادي وفقدان نسبة كبيرة من العمالة السورية لفرص عملهم والتي كانت تؤمنها لهم تلك الاستثمارات، مما أدى إلى تزايد معدلات البطالة خلال فترة الحرب على سورية. ولاسيما في قطاع الخدمات باعتباره القطاع الأكثر تأثير في الاقتصاد السوري.

التوصيات:

بالطبع فإن الحرب على سورية لم تنتهِ بعد، إلا أن الدولة السورية استطاعت تحرير نسبة كبيرة من مناطقها، والتي يجب إعادة إعمارها وإنعاشها اقتصادياً لتتعافى قدر الإمكان من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة للحرب _والتي كان أبرزها انخفاض الإنتاج والنمو الاقتصادي وبالتالي انخفاض التوظيف_ وذلك بأسرع وقت ممكن، من خلال اتباع مجموعة من السياسات المتكاملة مع بعضها البعض، والتي يمكن أن تتلخص في الجانبين الآتيين:

الجانب الأول: التوفير الكمي لفرص العمل:

من خلال إعادة إعمار البنى التحتية المدمرة(من شبكات الكهرباء والمياه والاتصالات والمواصلات) في كافة المناطق السورية المحررة ، باعتبار أن وجود تلك البنى التحتية عامل أساسي لقيام الاستثمارات الجديدة التي تخلق فرص عمل جديدة، وفي ظل ضعف الموارد المالية المحلية (من ضرائب ورسوم) بسبب هروب الاستثمارات المحلية الخاصة للخارج والتي كانت تدفع تلك الضرائب والرسوم، مما أدى لانخفاض حاد في حصيلة تلك الضرائب والرسوم وبالتالي في مجمل الموارد المالية المحلية المتاحة، حيث هربت تلك الاستثمارات المحلية بسبب تردي الأوضاع الأمنية عند بدء الحرب(فكما هو معروف بأن رأس المال جبان ويحتاج إلى أمن واستقرار)، ولعدم عودتها مباشرةً بعد انتهاء الحرب، إلا بعد إعادة إعمار البنية التحتية، حيث يعتبر وجود بنية تحتية سليمة ومتكاملة عاملاً أساسياً لقدرة تلك الاستثمارات على العودة للاستثمار في سورية، ولذلك كان لابد من الاعتماد على مصادر تمويل خارجية لإعادة تمويل تلك البنى التحتية المدمرة، وتشكل عقود (B.O.T) أي (بناء_تشغيل_نقل) مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة أفضل مصادر تمويل إعادة إعمار البنى التحتية (بالمقارنة مع القروض الخارجية والمساعدات الدولية)، نظراً لما تسهم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة من توفير فرص عمل للعمالة المحلية وبالتالي امتصاص البطالة، إضافة لكونها تسهم في نقل أحدث الأساليب الفنية والإدارية (وهذا ما لا توفره القروض الخارجية والمساعدات الدولية). وبعد إعادة إعمار البنى التحتية وتجهيزها بشكل كامل لخدمة الاستثمارات، يبرز دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجالات أخرى، غير الاستثمار في البنى التحتية، كالاستثمارات الصناعية والسياحية والمصرفية وغيرها، حيث يتم تمويل هذه الاستثمارات من قبل المستثمر الأجنبي نفسه، على أن تكون تلك الاستثمارات الأجنبية كثيفة العمالة، أي التي تستخدم مستوى تكنولوجي منخفض بحيث لا تحل التكنولوجيا محل اليد العاملة بشكل كبير. كذلك فإن المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر تلعب دوراً هاماً في توفير فرص عمل كثيرة، نظراً لأنها لا تستخدم تكنولوجيا متطورة أي

أنها تحتاج إلى حجم عمالة أكبر، بالإضافة لكونها لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، فلذلك يجب تشجيعها عن طريق تفعيل دور كل من هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمصارف المتخصصة في التمويل الصغير، من خلال قيامها بإرشاد الراغبين في الاستثمار إلى مجالات الاستثمار الأكثر جدوى اقتصادية، عن طريق قيام تلك الهيئات بدراسات جدوى اقتصادية دقيقة يتم على أساسها تمويل المستثمرين بالقروض اللازمة والميسرة من حيث أسعار الفوائد المنخفضة على القروض، وتوزيع أقساطها على فترة زمنية طويلة، بما يجعل تلك الأقساط مريحة وملائمة.

الجانب الثاني: الملائمة النوعية بين عرض العمل والطلب عليه:

حيث لا يكفي تحقيق التوفير الكمي لفرص العمل لامتصاص البطالة، بل يجب أن يتزامن معه تحقيق الملائمة النوعية بين عرض العمل والطلب عليه، (أي أن تتلاءم الكفاءات والخبرات والمهارات التي تتوافر عليها العمالة مع الكفاءات والخبرات والمهارات التي تتطلبها فرص العمل المعروضة في سوق العمل، فمثلاً لا يمكن لعامل لا يجيد العمل على الحاسوب أن يعمل لدى شركة تشترط إجادة العمل على الحاسوب)، و يتم ذلك من خلال تزويد العمالة بالكفاءات والخبرات والمهارات المطلوبة في سوق العمل، عن طريق ربط المناهج التدريسية بحاجات سوق العمل، وتحديثها بما يتلاءم والحاجات المستجدة فيه ومع التوجهات العالمية التدريسية الحديثة، وإقامة الدورات التدريبية والتأهيلية في كافة المجالات لتزويد العمالة السورية بالمهارات والخبرات الجديدة المطلوبة في سوق العمل. وكذلك إلزام الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستثمرة في سورية بالسماح للعمالة السورية بالتدرب في منشآتها للتعرف على أحدث الأساليب الفنية والإدارية.

المراجع: (مرتبة حسب تسلسل ورودها في متن البحث)

[1] Wakkaf, H. 2014, *The Main Tools of Government Intervention to Stimulate the Overall Investment in Syria* .Tishreen University, Latakia. Syria,144,1.

[2] Dahmani, R & Zayed, M.2019,*The Dialectic Of Unemployment And Economic Growth According To Okun's Law In Algerian Economy (Analytical And Econometric Study For The Period(1991 – 2015).* Al-Bashaer Economic Magazine.Algeria,Vol(4)No(3),29_47.

[3] Soylu,O&Cakmak,I;Okur,F. 2018, *Economic growth and unemployment issue: Panel data analysis in Eastern European Countries*. Journal of International Studies. Poland, Vol(11)No(1), 93_107.

[4] Misini, Sh. 2017,*The Effect of Economic Growth In Relation to Unemployment*. Journal of Economics and Economic Education Research. United Kingdom, Vol(18)No(2), 1_9.

[5] Banda, H; Ngirande, H& Hogwe, F.2016 ,*The impact of economic growth on unemployment in South Africa: 1994-2012*. Investment Management and Financial Innovations. Ukraine, Vol(13)No(2), 246_255.

[6] Olanipekun, D& Akeju, K, 2015. *Unemployment and Economic Growth in Nigeria.* International Journal of African and Asian Studies.USA, Vol(11)No(1), 92_98.

[7] Thayaparan,A, 2014 . *Impact of Inflation and Economic Growth on Unemployment in Sri Lanka: A Study of Time Series Analysis*. Global Journal of Management and Business Research. USA, Vol(13) No(15), 1_11.

[8] International Labour Office, 2003. *Statistics of Employment, Unemployment, Underemployment: Economically Active Population***,** Bureau of Statistics ,Policy Integration Department ,Geneva , Switzerland, 41.

[9] Belkasem, A, 2006. *Unemployment Analysis***.** development bridge**.** Kuwait, Vol (1) No(58), 2**.**

[10] Al-Nashif, N& Buhuth, S, 2013. *A New Look at Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies*, ILO. 16**.**

[11] Belkasem, A, 2006. *op cite*,4**.**

[12] Slavin,S,2009. *Macroeconomics***.**9th.ed., McGraw-Hill, New York, U.S.A, 222.

[13] Mankiw,N,2015**.** *Macroeconomics***.**9th.ed., Worth Publisher, New York, U.S.A, 187.

[14]Greenlaw, S & Shapiro, D, 2017. *Principles of Macroeconomics* **.**2nd.ed., OpenStax, Texas, U.S.A, 201.

[15] Greenlaw, S & Shapiro, D, 2017. *op cite*,201**.**

[16] Griffiths, A & Wall, S, 2004.*Applied Economics***.**10th.ed., Pearson Education**,** Harlow, England**,**456.

[17]AL-Sultan, S,2004 .*Labour Economies***.** 1st.ed., AL- Marrieekh for publishing, Riyad, KSA, 600.

[18] Development excerpts.*2020.disguised unemployment. A series of development concepts issued by the Information of Ministers and Decision Support Center of the Egyptian Council*. Egypt, Vol (1), No (27), 1.

[19] Schiller, B,2011. *Essentials of Economics*.8th.ed., McGraw_Hill, New York, U.S.A, 308.

[20] Soubbotina,T,2004. *Economic Growth An Introduction to Sustainable Development*. 2nd.ed.,The World Bank ,Washington, D.C. , U.S.A, 12.

[21] Schiller, B,2011.*op cite*,308**.**

[22] Schiller, B,2011.*op cite*,308**.**

[23] Todaro, M & Smith ,S,2003. *Economic Development.* 8th .ed., Addison Wesley, Boston, U.S.A,85.

[24] An, Z et al.2016, *Growth and Jobs in Developing Economies: Trends and Cycles*, International Monetary Fund,2.

[25] Ball et al ,2012, *Okun's Law: Fit at 50?,* International Monetary Fund, 3.

[26] Greenlaw, S & Shapiro, D, 2017. *op cite,* 184**.**

[27] AL-Sultan, S,2004 .*op cite*, 205**.**

[28] International Labour Office, 2009. *Skills for productivity improvement employment growth and development***,** International Labor Conference Course 97, Geneva, Switzerland, 2.

[29]Nasiralddin, R, 2020. *Syria: After Eight Years of War*, ESCWA,48.